مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٦٣٢**

الثلاثاء، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧، الساعة ٠٠/١١

نيويورك

الرئيس:	السيد كوبيس	(سلوفاكيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	إندونيسيا	السيد جيني
	إيطاليا	السيد كراكسي
	بلجيكا	السيد شافلييه
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيدة كومالو
	الصين	السيد تشوي تيانكاي
	غانا	نانا إفاه – إبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد الرميحي
	الكونغو	السيد إكويبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين: دور مجلس الأمن في دعم إصلاح قطاع الأمن

رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة (S/2007/72)

07-24426 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين: دور مجلس الأمن في دعم إصلاح قطاع الأمن

رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة (S/2007/72)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، أوروغواي، جمهورية كوريا، السودان، سويسرا، غواتيمالا، كندا، كوبا، مصر، النرويج، هندوراس، هولندا، اليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في نظر البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، يسعدني أن أوجّه الدعوة إلى المشاركين التالين بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن: سعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة، رئيسة الجمعية العامة؛ وسعادة السيد داليوس سيكيوليس، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وسعادة السيد إسماعيل أبراو غسبار مارتنز، رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى الوثيقة S/2007/72، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

واسمحوا لي بأن أدلي ببياني الاستهلالي. في الواقع، يسعدني ويشرفني أن أفتتح أول جلسة لمناقشة عامة في مجلس الأمن تنظمها جمهورية سلوفاكيا. وليس من قبيل المصادفة أن سلوفاكيا قد اختارت أن تكرس هذه الجلسة لإصلاح قطاع الأمن، لأن تجربتنا الانتقالية الخاصة بينت مدى أهمية إصلاح قطاع الأمن بالنسبة للأمن والاستقرار والحكم الرشيد والتنمية السريعة لبلدنا.

ومن خلال خبرة امتدت عاماً كاملاً في مجلس الأمن، عرفنا كم أن إصلاح قطاع الأمن أساسي في مناطق أخرى من العالم. وفي البلدان الخارجة من الصراع، بصفة خاصة، شهدنا كيف كان عدم إصلاح قطاع الأمن سبباً رئيسياً للصراع أو للانزلاق إليه مرة أخرى. وفي كل الحالات التي تعامل معها المجلس، كان إصلاح قطاع الأمن شرطاً مسبقاً للاستقرار وإعادة البناء المستدامين بعد الصراع.

ومع ذلك، فإن إصلاح قطاع الأمن يتجاوز بناء المؤسسات وبناء القدرات بعد الصراع. فترك المؤسسات الأمنية دون إصلاح يؤثر على الحياة اليومية للبشر بشكل مباشر. وعليه، فإننا لا نغالي بالقول إن الهدف الأسمى لإصلاح قطاع الأمن ينبغي أن يتمثل في تحسين حياة الناس من خلال الخدمات العامة.

ولتحقيق تلك الأهداف، علينا أن نحل لغزاً رئيسياً: كيف يمكن أن نحقق توازناً بين الملكية الوطنية والدعم الدولي. فالملكية الوطنية أساسية لنجاح أي إصلاح لقطاع الأمن ولاستدامته. مع ذلك، وفي بيئات ما بعد الصراع بصورة خاصة، كثيراً ما تفتقر الأطراف الفاعلة الوطنية إلى الموارد الكافية، وعندئذ يصبح الدعم الدولي ضرورياً. ومنظومة الأمم المتحدة برمتها قد اضطلعت بعمل ممتاز في ذلك الشأن من خلال تعزيز إصلاح قطاع الأمن في مناطق عدة من العالم. غير أننا نعتقد أن ثمة مجال للتحسين فيما يتعلق بالتنسيق والاتساق والفعالية بين الأنشطة الدولية. ونرى أن مناقشة اليوم سوف تعطي زخماً مهماً في هذا الصدد.

ولذلك، فإن من دواعي سروري أن أرحب بيننا بسعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة، رئيسة الجمعية العامة؛ وسعادة السفير داليوس سيكيوليس، الممثل الدائم لليتوانيا ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وسعادة السفير إسماعيل أبراو غسبار مارتنز، الممثل الدائم لأنغولا ورئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام.

وثمة دور بالغ الأهمية في تلك الجهود يرجع إلى الأمين العام. ولذلك، يشرفنا بصفة خاصة حضور الأمين العام. وكما هو الحال بالنسبة للرئاسة السلوفاكية، فإن هذه المناقشة المفتوحة هي من أوائل المناقشات المفتوحة خلال فترة ولاية الأمين العام. وعليه، فإننا نعتقد أن مسألة إصلاح قطاع الأمن ستبقى في صميم اهتماماته خلال ولايته.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أنضم إلى الأعضاء في هذه المناقشة بشأن موضوع يكمن في صميم مسؤوليات مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، وبالأخص عن المساعدة في إحلال سلام مستدام بعد صراع عنيف. وإنني ممتن لمعالي السيد يان كوبيس، وزير الخارجية في سلوفاكيا، لأنه جمعنا حول هذا الموضوع.

إن إصلاح قطاع الأمن مصطلح جديد نسبياً لكثيرين منا. ومع ذلك، فهو يرمز إلى مسائل طالما شغلت منظمتنا، أي السعي إلى الأمن المستدام والاعتراف بأن الأمن شرط مسبق أيضاً لانطلاق البلدان على طريق التنمية.

وبالنسبة للأمم المتحدة، فإن إصلاح قطاع الأمن يستهدف إنشاء مؤسسات أمنية فعالة ومسؤولة ومستدامة تعمل في إطار سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وعلى هذا النحو، فإن إصلاح قطاع الأمن ينطوي على قيم ومبادئ تتعلق بجوهر الأمم المتحدة: الالتزام بسيادة القانون، والالتزام بحماية حقوق الإنسان، والالتزام بالدولة باعتبارها حجر الزاوية للسلام والأمن الدوليين.

إن المشاركة العملية من قبل الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن قد تشكلت عبر عقود من حفظ السلام في بيئات ما بعد الصراع. وانطلاقاً من تلك الخبرة، أصبح لدينا أربعة دروس أساسية باتت تشكل مجرى تفكيرنا.

أولاً، أن الأمن شرط حيوي وفوري لبناء السلام بعد الصراع. وتحقيق درجة أساسية من الأمن هو أحد أهم العوائد الملموسة والمباشرة للمجتمعات المحلية، إذ يتيح لها الفرصة لإعادة تشكيل حياتها واسترداد كرامتها. وبالتالي، فهو شرط أيضاً لانطلاق الجهود نحو التنمية طويلة الأجل.

لقد تعلمنا أن قدرة حفظة السلام على توفير الأمن الأساسي في مرحلة مبكرة تتشكل من خلال الطريقة التي تعالَج بها المسائل الأمنية في مرحلة صنع السلام. واليوم، لدينا فهم أفضل للكيفية التي يؤثر بها التوصل إلى قرارات مبكرة في إطار اتفاقات السلام - لا سيما في سياق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج - على الجهود اللاحقة

لإنشاء هياكل وعمليات أمنية مستدامة. ويجب أن يتمثل هدفنا في التأكد من أن اتفاقات السلام وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تسهم في استعادة الأمن المستدام، بدلاً من أن تعوقه.

إننا نحرز تقدماً على هذه الجبهة. ونحن نطور قدرات الوساطة لدينا لدعم صنع السلام ومفاوضات السلام. وقد بلورنا معايير وبرامج متكاملة وشاملة على نطاق المنظومة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، باتت تشكل جزءاً لا يتجزأ من الجهود المبكرة لبناء السلام. وستسهم تلك الأطر المبكرة في وضع الأساس اللازم للإصلاح الأمني الدائم.

وتتمثل العبرة الثانية التي استخلصناها في أنه لا يمكن استعادة الأمن وصونه في فراغ. فلدى دعم جهود إحلال السلام، من الحيوي أن نفي باحتياجات الدولة والمجتمعات المحلية ومراعاة مناظيرها. وتشكل الملكية الوطنية مفتاح استدامة السلام. ولهذا السبب، لا بد لعمليات الأمم المتحدة للسلام أن ترتكز على المبدأ المتمثل في وجوب وجود سلام كي تصونه، ولذلك أيضا ترتكز جهود الأمم المتحدة على دعم السلطات الوطنية في ما تبذله من جهود لاستتباب الأمن المستدام.

وخلصنا أيضا إلى إدراك أن الملكية الوطنية في بيئات ما بعد الصراع لا تشكل كيانا جامدا، بل إنها تتطور بموازاة إشراك القادة والمجتمعات في عملية بناء السلام. وكلما زاد نطاق الملكية المحلية اتساعا، كلما ازدادت استدامة الأمن. ونحن نسترشد بذلك المبدأ في ما نبذله من جهود في كوسوفو، التي تعمل فيها أسرة الأمم المتحدة مع مجموعة كبيرة من السلطات الحكومية والكيانات التابعة للحكومات المحلية، ونجري مشاورات على نطاق المقاطعات بشأن إصلاح قطاع الأمن.

والهدف من إجراء هذه المشاورات هو رسم صورة شاملة عن الاحتياجات والمنظورات الأمنية – وعن أكثر الشواغل الأمنية إلحاحا بالنسبة للمجتمعات المحلية وأفضل السبل التي ترى أنها كفيلة بمعالجتها. وقد أصبح نفس المبدأ الأساسي يشكل معالم أحد الجوانب الفريدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام – التي تسهم فيها العديد من البلدان التي نجحت في عملية الانتقال من حالة الصراع إلى حالة السلام المستدام. ومساهمة تلك البلدان بقوات وأفراد شرطة تثري جهود الأمم المتحدة بتقديم رؤى ومنظورات قيمة لدعم السلطات الوطنية.

وتتمثل العبرة الثالثة التي استخلصتها الأمم المتحدة في كون استدامة السلام تتجاوز عملية إعادة إدماج الجنود والوحدات، أو تدريب وتجهيز أفراد الشرطة. وقد تعلمنا بعد أن دفعنا ثمنا، في هايتي، وتيمور – ليشتي، وسيراليون، وليبريا، أن صون السلام سريع الزوال ما لم تكن هناك مؤسسات أمنية تتسم بالفعالية وحسن الإدارة.

وتنطوي استدامة الأمن على تعزيز المؤسسات والعمليات. كما تتطلب إدارة مقتدرة، وتمويلا مستداما، ورقابة فعلية. ولهذا السبب، لم نعد نركز في ما يتعلق بإصلاح الشرطة، على مجرد تدريب ومراقبة أفراد الشرطة. فمن خلال مبادرات من قبيل تكوين قدرة الشرطة الدائمة، نعمل أيضا على مساعدة السلطات الوطنية على إنشاء مؤسسات مستدامة لإنفاذ القانون. ونتعاون بشكل وثيق مع وزارات الداخلية والعدل، وأجهزة الإدارة العامة والمالية، ومكاتب أمناء المظالم المعنيين بحقوق الإنسان، وجماعات المجتمع المحلي.

رابعا وأخيرا، استخلصنا أن استدامة بناء الأمن في حالة ما بعد الصراع تتعدى طاقة أي طرف فاعل بمفرده. وحتى في الأمم المتحدة ذاتها، هناك العديد من القدرات

المبعثرة بين مكونات المنظومة. وعلينا تنسيقا كاملا في إطار استجابة فعالة.

غير أن الأمم المتحدة ليست سوى طرف من الأطراف الفاعلة. ولاستدامة استتباب الأمن، يجب إشراك العديد من الأطراف الفاعلة الأخرى: أي الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، ومؤسسات بريتون وودز وغيرها، التي تسهم، كل على حدة، بتقديم رؤى وخبرات محددة. ولا بد من بذل كل تلك الجهود المختلفة، على الرغم من أن الجمع بين الأطراف الفاعلة والمهام المنوطة بها يختلف باختلاف السياق، وينبغي التنسيق في ما بينها بشكل دقيق. وفي العديد من البلدان، تدعم الأمم المتحدة الحكومات الوطنية بتوفير تنسيق من هذا القبيل. ويمكن للأمم المتحدة، بفضل ما تتسم به من عالمية ومصداقية، أن تسهم إسهاما خاصا في هذا المجال.

ومما يثلج صدري أن مجلس الأمن قد أحاط علما بتلك العبر. فولايات حفظ السلام تعبر بشكل متزايد عن منظورات إصلاح قطاع الأمن. وتشمل أمثلة المهام التي تضطلع بها عمليات الأمم المتحدة للسلام الحالية المضي قدما في عملية إصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية وتشكيل قوات أمن متكاملة في بوروندي، وتعزيز قطاع الأمن في سيراليون، ودعم إعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار.

ومن الآن فصاعدا، يجب أن تكون مهمتنا بشكل عام هي كفالة تقديم ما يلزم من توجيه ودعم لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة للاضطلاع بتلك المهام بفعالية وكفاية. وعلينا تزويد حفظة السلام بما يحتاجونه من معايير، وتوجيه، وتدريب ليقدموا مساعدة متسقة ونوعية إلى السلطات الوطنية. ويجب علينا ضمان حصول رؤساء البعثات على ما يحتاجونه من المعرفة والموظفين ذوي الخبرة لإدارة أفراد البعثات في ما يتعلق بالاضطلاع بمهام الدعم المعقدة، وعلينا تقديم دعم مقتدر وقائم على الاستجابة إلى البعثات الميدانية المعنية بإصلاح قطاع الأمن، وفقا للولايات الصادرة عن مجلس الأمن. وأخيرا، علينا أن ننسق بشكل وثيق بين الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن في بيئات ما بعد الصراع والجهود الجارية لوضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام. وأتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق ذلك الهدف الهام.

وأود مرة أخرى أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة، وعلى حسن إعداد سلوفاكيا لها. وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة على الاجتماع الذي عقده بصيغة آريا عن هذا الموضوع في الأسبوع الماضي. كما أنني ممتن لجميع أعضاء المجلس على التزامهم بالاضطلاع الفعلي بالمسؤوليات الملقاة على عاتق المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على حضوره وعلى بيانه الملهم.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا مدة بياناتهم على ما لا يزيد على خمس دقائق، لتمكين المجلس من تأدية عمله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم نصوصها المطبوعة وأن تدلي ببيان وجيز عند التكلم.

أعطي الكلمة الآن لرئيسة الجمعية العامة، الشيخة هيا راشد آل خليفة.

السيدة هيا آل خليفة: أود في البداية توجيه الشكر إلى رئيس مجلس الأمن، معالي وزير خارجية جمهورية سلوفاكيا، على دعوته لي لمخاطبة مجلس الأمن.

إن مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي المعني بالمسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين، وله دور رئيسي في التعامل مع إصلاح قطاع الأمن في إطار ولايته المنصوص عليها في الميثاق. ومن هذا المنطلق، أهنئكم سيدي الرئيس بمبادرتكم بعقد هذا الاجتماع.

وتكتسب مناقشتنا اليوم أهمية خاصة، ذلك أنها تعقب المناقشات التي دارت مؤخرا في الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن أعمال لجنة بناء السلام. لقد أكدت الجمعية العامة مجددا في العديد من القرارات على الدور الريادي للأمم المتحدة في مساعدة البلدان الخارجة من الصراعات على بناء وتعزيز قدراتها المؤسسية، بما يشجع على التعايش وتسوية الصراعات بالوسائل السلمية. كما أكدت الجمعية العامة أيضا أهمية تعزيز دور المجتمع الدولي، بمؤسساته وبرامجه كافة، في التعامل مع تلك الدول، بهدف الحيلولة دون ولوجها مرة أخرى دائرة الصراع. ويمكن لإصلاح قطاع الأمن أن يؤدي دورا بالغ الأهمية في تعزيز تلك البرامج.

وعلى الرغم من أننا في بداية الطريق نحو تطوير مفاهيم تتناول هذا المجال، فإن الأمم المتحدة تنفرد بكونها مركز النظام الدولي المتعدد الأطراف. وهي بذلك ذات دور رئيسي في مجال رسم السياسات الخاصة بهذا الشأن – إذ ليست هناك أي منظمة أخرى، تتمتع بشرعية دولية واسعة وشاملة، أفضل منها قدرة على أداء هذا الدور.

إن إصلاح قطاع الأمن في البلدان الخارجة من الصراعات مسألة بالغة التعقيد. فالجهاز الأمني لأي بلد هو من صميم سيادته وهويته الوطنية. والمؤسسات الأساسية للدولة، المتمثلة في الشرطة والجيش والقضاء، ذات أهمية حاسمة في الحفاظ على الاستقرار وإقامة العدل والحكم الرشيد وسيادة القانون. ويعكس حياد هذه المؤسسات قوة وعمق القيم الديمقراطية في أي بلد. فإن لم تعمل هذه المؤسسات بفعالية أو تكسب ثقة الشعب، تضاءلت فرص تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل بالقيم الديمقراطية. لهذا، فإن الملكية الوطنية لأية عملية من عمليات إصلاح قطاع الأمن أمر بالغ الأهمية. ويتوقف توطيد السلم والاستقرار في فترة ما بعد انتهاء الصراعات على عملية تملُّك وطني سريعة وفعالة لمهام التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن. ويكتسب وجود قطاع أمني قوي يحترم القانون، ويعمل في ظل إدارة رشيدة، وتحت رقابة مدنية، أهمية حيوية في تحقيق التنمية وخدمة مصالح الفقراء.

وللأمم المتحدة دور هام في مجال بناء القدرات، لا سيما بعد انتهاء الصراعات. وإن إصلاح قطاع الأمن، بدءاً بعمليات حفظ السلام، جزء من عملية الانتقال من حالات الصراع إلى تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

إن الأمم المتحدة، بمختلف برامجها ومؤسساتها، يجب أن تتناول جوانب إصلاح قطاع الأمن في إطار تعاملها المنهجي مع الدول الخارجة من النزاعات، بما يكفل احترام الملكية الوطنية وسيادة تلك الدول، وبما يجعل لزاما علينا جميعا ضمان تنسيق جهودنا الدولية وجهود منظمتنا، بما يؤدي إلى زيادة فعالية الدعم الدولي لتلك الدول. وينبغي أن نتبنى سياسة مشتركة في إطار الجمعية العامة لتحديد تلك المفاهيم وتنسيق جهود المنظمة ومختلف برامجها ووكالاتها في تلك المجالات. وفي هذا الصدد، يمكن للجنة بناء السلام أداء دور تنسيقي فني بالغ الأهمية، في ضوء زيادة الطلب على الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تؤديه، لا سيما أن غالبية الصراعات الحالية لا تقع بين الدول، بل داخلها.

وأود التأكيد على أن الجمعية العامة، باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات في الأمم المتحدة، تمثل الإطار الرئيسي لتقديم مساهمة قيّمة في هذه المناقشة التي

لا تزال في بدايتها. ويمكننا جميعا، بالعمل معاً إلى جانب مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الإسهام في وضع إطار للسياسة العامة في سياق مناقشة مفتوحة وشفافة، تشارك فيها جميع الدول الأعضاء. لذلك فإنني أرحب بإتاحة الفرصة للجمعية العامة لكي تناقش تقرير الأمين العام المقبل عن إصلاح قطاع الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد داليوس تشيكوليس، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد تشيكوليس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الرئاسة السلوفاكية على عقد جلسة اليوم، وعلى دعوتي إلى المشاركة في هذه المناقشة حول دور مجلس الأمن في دعم إصلاح القطاع الأمني. إننا نرحب بدعوتكم، سيدي الرئيس، لأنها اعتراف آخر بأن الفصل التقليدي بين مسائل ''الأمن'' من جهة، ومسائل ''التنمية'' من جهة أخرى، إنما هو فصل مصطنع وغير قابل للاستمرار على السواء. والواقع أن هذا هو المنظور الذي عملت بمقتضاه الأفرقة الاستشارية المخصصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بأفريقيا. وفي سياق الولاية الرامية إلى تعزيز نهج متكامل للإغاثة وإعادة الإعمار والتنمية، وتشجيع تعبئة الموارد، دعا كلا الفريقين الاستشاريين – المعنيين بغينيا – بيساو وبوروندي – إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بإصلاح قطاع الأمن كوسيلة لمعالجة أحد الأسباب الهيكلية الرئيسية للصراع في العديد من البلدان المضطربة – أي بإشراك القوى الأمنية في المسائل السياسية. وتجارب الأفرقة الاستشارية المخصصة جعلتها تستنتج أن دور القوى الأمنية، ولا سيما دورها الداخلي، وعملية إصلاح القطاع الأمني هما العنصران الأساسيان في جدول أعمال بناء السلام بعد الصراع. فبدون بيئة آمنة، لا يمكن تحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار والتنمية المستدامة.

وهذا ما جعل الأفرقة المخصصة، في اجتماعاتها في البلدان المعنية، تعتبر العسكريين مشاركين رئيسيين في الحوار. إنه هذا التفاعل، فضلا عن حوارهم مع أصحاب المصلحة الآخرين، الذي جعل تلك الأفرقة تدعم الدعوة إلى إصلاح قطاع الأمن. والواقع، أن الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا – بيساو ضم صوته إلى صوت مجلس الأمن، أثناء بعثتهما المشتركة إلى غينيا – بيساو في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، في الدعوة إلى تقديم مساعدة ملحّة وفورية من المجتمع الدولي لتمويل إعادة تشكيل شاملة للقوى المسلحة في البلد، بسبب المخاوف من سوء أحوال هذه الخدمة، ومن الانقسامات العرقية بين العسكريين وتوافر الأسلحة الصغيرة في البلد. كما رحب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠٠٥/٢، بتوصية مجلس الأمن بإنشاء صندوق طوارئ طوعي، يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدعم الجهود المتصلة بتخطيط الإصلاح العسكري وتنفيذه.

ومن المنصف القول إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يرى أن عدم التقدم على صعيد إصلاح القطاع الأمني في البلدان الخارجة من الصراع سيظل يسهم في الاضطراب والارتباك السياسيين، مما يعيق التنمية. يضاف إلى ذلك أن التقدم في الحد من الفقر سيجعل مهمة إصلاح القطاع الأمني أسهل، لأن الجنود والمقاتلين السابقين المسرّحين سيكونون أكثر استعدادا لتسليم أسلحتهم. ولذلك السبب، يجب إيلاء اهتمام خاص بهؤلاء المسرّحين في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، فضلا عن الاهتمام بهم في سياق أنشطة التعاون الإنمائي لمجتمع المانحين.

وفيما تطوّر منظومة الأمم المتحدة قدراتها في دعم إصلاح قطاع الأمن، سيواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي – في سياق دورة التنسيقي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية – تشجيع وتعزيز نهج متسق ومنسّق، يستند إلى فهم مشترك للفائدة النسبية

من المنظومة بالمقارنة مع الأطراف المتعددة الأخرى والحكومة والمجتمع المدني. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدوره، سيواصل في دوراته، وفي نطاق ولايته، دعم جهود مجلس الأمن لتعزيز إصلاح القطاع الأمني.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد إسماعيل أبراو غاسبار مارتنز، رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام.

السيد غسبار مارتنز (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس،أود أن أبدا بإزجاء الشكر إليكم شخصيا وإلى الرئاسة السلوفاكية على توجيه الدعوة إليّ، بصفتي رئيس لجنة بناء السلام، من أجل مخاطبة المجلس بشأن هذا الموضوع المعقد ولكنه موضوع حيوي جدا يتعلق بإصلاح قطاع الأمن. وإذا اعتبرنا أن قطاع الأمن يشكل واحدا من العناصر الرئيسية لجدول أعمال بناء السلام في فترات ما بعد الصراعات، فمن الواضح أن هذه المناقشة تأتي في الوقت المناسب وأنها تكتسي أهمية خاصة للجنة بناء السلام، حيث أنها تجري في الوقت الذي شرعت فيه هذه الهيئة التي تم إنشاؤها حديثا ببذل جهود ملموسة وموجهة نحو العمل في الميدان.

ويحدوني الأمل في أن تمكّن المقترحات التي يتعين التقدم بها اليوم، وتلك التي تقدمت بها محافل شتى خارج الأمم المتحدة وداخلها بشأن الموضوع، مجلس الأمن من بلوغ أهدافه المتعلقة بإعداد نهج شامل ومتماسك ومنسّق في الأمم المتحدة إزاء إصلاح قطاع الأمن.

وكما ذكرت من فوري، فإن قطاع الأمن معقد من حيث تكوينه فضلا عن طبيعته. وهو معقد في تكوينه، حيث أنه يشمل مجموعة واسعة من العناصر الأمنية، بما فيها القوات المسلحة، والشرطة و المخابرات ودوائر الأمن، وأجهزة إدارة الأمن والرقابة، والمؤسسات العدلية ومؤسسات إنفاذ القانون وقوات الأمن غير النظامية مثل جيوش التحرير وجماعات الغوريلا والمليشيات. وهذه المجموعة بالغة الاتساع. ويشمل قطاع الأمن كل تلك المنظمات التي لديها الصلاحية باستخدام أو الأمر باستخدام القوة أو التهديد بالقوة من أجل حماية الدولة ومواطنيها، فضلا عن الهياكل المدنية المسؤولة عن الإدارة والرقابة.

وبالنظر إلى تعقيد قطاع الأمن، فلا بد من اتباع نهج شامل ومتماسك ومتسق في تذليل مشاكله، وخاصة إصلاحه. وذكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - ماري غينو، أثناء مخاطبته للجنة الرابعة في تشرين الأول/أكتوبر في العام الماضي أن إصلاح قطاع الأمن المستدام يتطلب العديد من العناصر الدولية الفاعلة، وأن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة لا يشكلون إلا عنصرا واحدا من عناصر الصورة وأن للدول الأعضاء والعناصر الفاعلة المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية نفس الأهمية الحاسمة.

وعلى الرغم من أنه من المسلّمات عموما أن إصلاح قطاع الأمن يشكل ميدانا لا تزال الأمم المتحدة بحاجة فيه إلى التنسيق وتطوير القدرات، فإنه من المهم كذلك ملاحظة أن هذه المنظمة قد راكمت خبرة قيمة عبر إدارتها لعمليات حفظ السلام وأن مجلس الأمن قد كرس اهتماما خاصا لهذه المسألة. إن المناقشة في الجمعية العامة بشأن تقرير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بعمليات حفظ السلام وتجربة الأفرقة العاملة المخصصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بالبلدان الخارجة من صراعات قد أنتجت أيضا أفكارا قيمة بشأن هذه المسألة. ولقد ساهمت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وإداراتها أيضا في الإجراءات الملموسة على الأرض أو طورت معرفة هامة استنادا إلى جوانب مختلفة من قطاع الأمن.

ويسرني كذلك الاهتمام الذي كرسه الأمين العام بان كي - مون لهذه المسألة في بداية ولايته بدعوته السلطات الكونغولية إلى التركيز على إصلاح قطاع الأمن في زيارته الأخيرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإن وجوده هنا هذا الصباح لدليل على اهتمامه. ولقد كان ذلك أيضا اعترافا بهذه الحقيقة التي دفعت الأمين العام السابق كوفي عنان إلى اتخاذ قرار عام ٢٠٠٦ بإنشاء فريق عامل معني بإصلاح قطاع الأمن، يشمل إدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وكانت المهمة التي أنيط بها الفريق العامل تتمثل في رسم سياسة تحدد خيارات مشاركة الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن في سياق جهود بناء السلام. إن تكوين الفريق العامل يمثل اعترافا واضحا بأنه لا توجد هيئة في الأمم المتحدة بوسعها أن تتصدى بمفردها لهذه المسألة.

وأحيي خصوصا الدور الذي يؤديه مجلس الأمن، فضلا عن الإظهار الذي أتيح لهذه المسألة الهامة، وخاصة فيما يتعلق بحالات ما بعد الصراعات. ولذلك، فأنا على اقتناع بأن هذا المجلس سيستفيد من العمل الذي اضطلعت به هيئات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. إن تحقيق النجاح في إصلاح قطاع الأمن يمثل عنصرا أساسيا في تحقيق النجاح في أي حالة من حالات ما بعد الصراعات.

ويمكن أن يشكل عمل الفريق العامل المعني بإصلاح قطاع الأمن بالتالي، أحد الأمثلة التي يمكن أن نبني عليها في تفكيرنا هذا اليوم. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن يراعي نهج الأمم المتحدة في ميدان إصلاح قطاع الأمن مراعاة تامة إصلاح المنظمة الذي يجري حاليا، بما في ذلك إنشاء لجنة بناء السلام، مما يشكل إطارا هاما لنفس الغرض. وإن لجنة بناء السلام، إذ تعترف بأن بناء السلام الفعال يتطلب إصلاحا دقيقا لقطاع الأمن، فإنها لم تدخر جهدا في التنسيق مع الحكومات المعنية، لتناول تلك المسألة المتعلقة بالبلدين المدرجين في جدول أعمالها - أي بوروندي وسيراليون - مع مراعاة خصوصيات كل حالة. وفي سيراليون، اتفق أعضاء لجنة بناء السلام على ضرورة مواصلة بذل الجهود الوطنية المستمرة في ميداني العدالة وإصلاح قطاع الأمن، من أجل تعزيز قطاع العدالة وتحقيق إدارة نزيهة للعدالة وتعزيز زيادة إصلاح قطاع الأمن المستدام، بما في ذلك قوات الشرطة والجيش.

وفيما يتعلق بسيادة القانون وقطاع الأمن في بوروندي، اتفق أعضاء لجنة بناء السلام على الأهمية المركزية التي تكتسيها الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون في توطيد السلم، فضلا عن أهمية إكمال نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، مع التشديد خصوصا على برامج إعادة الإدماج الفعالة وإصلاح قطاع الأمن.

ولذلك، فإننا نواجه مهمة مفعمة بالتحديات. بيد أنه لا يمكن تنفيذ إصلاح قطاع الأمن في حالات ما بعد الصراعات ، إلا بوجود تأييد كاف من المجتمع الدولي مشفوع بملكية وطنية مسؤولة. ويشكل ذلك استثمارا مجديا من قبل المجتمع الدولي. ولقد بينت التجربة مؤخرا في هايتي، وتيمور - ليشتي، وغينيا - بيساو وغيرها من البلدان أنه ما لم يشارك المجتمع الدولي بطريقة مستدامة وطويلة الأجل، يمكن أن يوجد خلل شامل في ترتيبات السلام الهش، مما يمثل نكسة خطيرة للسلام الدولي، وبالتالي يبقي أسماء البلدان المعنية على جدول أعمال هذا المجلس.

وينبغي أن تساهم كل تلك الدروس في مناقشتنا اليوم. إن الخبرة المتراكمة لدى المنظمات الإقليمية بمجهودها وحدها وعبر التعاون بين تلك المنظمات والأمم المتحدة بشأن إصلاح قطاع الأمن في حالات ما بعد الصراعات

تـشير بوضـوح إلى ضـرورة تعزيـز العلاقـات بـين المنظمـات الإقليمية ومنظومة الأمـم المتحـدة. وأنـا على اقتنـاع بـأن لجنة بناء السلام ستكون محفلا يعمل كإطار لهذه المناقشة، وبالتـالي إثراء المناقشة والبحث عن حلول لحالات ما بعد الصراعات.

وأود أن أختتم بيـاني بـالإعراب عـن الـشكر للرئاسـة الـسلوفاكية علـى إدراج هـذا الموضـوع في جـدول أعمـال المجلس لهذا الشهر. وأثق بـأن مـداولات اليوم لا تـساعد على إبـراز أهمية موضـوع إصـلاح قطـاع الأمـن بالنسبة للمجتمع الـدولي فحـسب، بـل ستـسهم أيـضا، وبـشكل خـاص، في البحث عن الحلول وفي المشاركة المستمرة مـن جانـب المجتمع الدولي.

الـرئيس (تكلـم بالانكليزيـة): بالنيابـة عـن مجلـس الأمـن، أرحـب ترحيبـا حـارا بمعـالي الـسيد تـسوي تيانكـاي، الوزير المساعد للشؤون الخارجية في الصين، وأعطيه الكلمة.

الـسيد تـسوي تيانكـاي (الـصين) (تكلـم بالـصينية): أود أن أهنئكم، سيدي، بتـولّي سلوفاكيا رئاسـة المجلـس لهـذا الـشهر. وأود أن أشـيد بـسلوفاكيا علـى مبادرهتـا بعقـد هـذه المناقـشة المفتوحـة. ويـسرني أن أشـاهدكم وأنـتم تتولـون شخصيا رئاسة الجلسة.

لقد أصبح إصلاح قطاع الأمن جزءا هاما مـن حفـظ السلام وبناء السلام الذي تـضطلع بـه الأمـم المتحـدة. وتظهـر خـبرة الأمـم المتحـدة في ليبريـا وسـيراليون أن جهـود إصـلاح قطـاع الأمـن تفـضي إلى إعـادة الـسلام وتعزيـز التنميـة، وأهنـا جهود تؤتي أُكُلها. كما أن التجربة تذكّرنا بـأن تلـك الجهـود للإصلاح مـا زالـت تواجه العديـد مـن المشاكل والتحـديات، التي لا بد أن نتصدى لها بفعالية.

إن الأمـين العـام، ورئيـسة الجمعيـة العامـة، ورئـيس المجلس الاقتـصادي والاجتمـاعي، ورئـيس اللجنـة التحـضيرية للجنـة بنـاء الـسلام أدلـوا مـن فـورهم ببيانـات مفيـدة للغايـة. وسأدلي الآن بأربعة تعليقات.

أولا، ينبغي، في الاضطلاع بإصلاح قطاع الأمن، أن نأخـذ بعـين الاعتبـار الأهـداف العامـة لحفـظ الـسلام وبنـاء السلام، مع التركيز على إحلال السلام الدائم وتحقيق التنمية المـستدامة للبلـدان المعنيـة. وينبغـي أن يهـدف الإصـلاح إلى ضمان مشاركة قطاعات الأمن مثل الجيش والـشرطة في بنـاء الدولـة والمحافظـة علـى الاسـتقرار وتعزيـز النمـو الاقتـصادي. وينبغي ألا يستخدم الإصلاح بوصفه أداة للحـرب وللعنـف، أو بوصفه حفازا للصراع والفوضى.

ثانيـا، ينبغـي أن يخـدم إصـلاح قطـاع الأمـن الاسـتراتيجية الـشاملة لحفـظ الـسلام وبنـاء الـسلام. وتختلـف كـل واحـدة مـن ولايـات بعثـات الأمـم المتحـدة عـن الأخـرى لأهنـا تتعامـل مـع مـسائل مختلفـة. وينبغـي للإصـلاح أن يماثـل ويستكمل الجهـود نحـو تحقيـق المصالحة والإنعـاش الاقتـصادي وإرسـاء سـيادة القـانون وحمايـة حقـوق الإنـسان، والعكـس صحيح. وعلى المجتمـع الـدولي أن يعطـي وزنـا متـساويا لتلـك الجوانب وأن يبذل جهودا موازية في تلك المجالات.

ثالثـا، ينبغـي أن يـتم الاعتـراف الكامـل بالـدور الهـام الـذي تـضطلع بـه الأمـم المتحـدة في إصـلاح قطـاع الأمـن. وحاليا، توجد العديـد مـن المؤسـسات المـشاركة في الإصـلاح وهنـاك القليـل مـن التنـسيق بـين هـذه المؤسـسات. ونتيجـة لذلك، فان الكفاءة تعـاني. وعلـى الأمـم المتحـدة أن تـضطلع، نظـرا لموقعهـا الفريـد، بالـدور القيـادي والتنـسيقي في عمليـة الإصـلاح وأن تحـشد جميـع المـوارد مـن أجـل زيـادة الكفـاءة. وفي وسع الأمم المتحـدة أن تـصوغ هنجـا شـاملا نحـو إصـلاح قطـاع الأمـن بـالانطلاق مـن ممارسـاهتا الـتي أثبتـت فعاليتـها خلال أعوام من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي أن تصبح الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة ومجلـس الأمـن ولجنـة

بنـاء الـسلام والبعثـات ذات الـصلة للأمـم المتحـدة أكثـر مشاركة، وأن يتم تعزيز التنسيق والاتصال بين الأمـم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

رابعا، يجب احترام إرادة البلدان المعنية في أي ممارسـة لإصـلاح قطـاع الأمـن. وفي نهايـة المطـاف، فـإن إعـادة بنـاء المؤسـسات الوطنيـة تمثـل بـشكل أساسـي شـأنا داخليـا للبلـد المعني وتتوقـف علـى البلـد ذاتـه. ونظـرا لأن للبلـدان ظروفـا ومـشاكل مختلفـة، فـإن مـن المفيـد التـشاور معهـا والاسـتماع لآرائهـا. وعلـى المجتمـع الـدولي، مـن جانبـه، أن يعمـل بقـدر أكبر بوصـفه مستـشارا ومقدِّما للمساعدة الرامية إلى تحـسين قدرات البلدان على بناء قوتها الخاصـة ومـساعدتها على إيجاد آليات ونهج تناسب ظروفها الخاصـة، بـدلا مـن تجـاوز الولايـة المعينة أو حتى التصرف بصورة تحكمية.

إن الأمم المتحـدة تم تأسيـسها عقـب ويـلات الحـربين العالميتين. وهي تتحمل المسؤولية الهامة عـن بنـاء عـالم متوافـق للـسلام الـدائم والازدهـار المـشترك في القـرن الحـادي والعشرين. وعلينا واجـب مـد يـد المساعدة إلى الـذين يعـانون جـراء الـصراعات، ومـساعدتهم علـى الخـروج مـن جحـيم الحـرب وإعـادة القـانون والنظـام والتمتـع بالاسـتقرار والأمـن. وعلينـا أن نجمـع الأطـراف المتـصارعة مـن خـلال التـسامح المتبادل وتسوية الخلافات وتحقيق المصالحة الوطنية. وعلينـا أن نساعدها على تـضميد جـراح الـصراع والمـضي علـى الطريـق المؤدي إلى تحقيـق التنميـة، وبالتـالي تمكينـها مـن التمتـع بفوائـد السلام. وكل ذلك يتوافق مع روح ميثاق الأمم المتحدة وهـو أمر أساسي لمنـع نـشوب الـصراع، فـضلا عـن حفـظ الـسلام وبناء السلام. والـصين علـى اسـتعداد للعمـل مـع المجلـس بغيـة بلوغ تلك الأهداف.

الـرئيس (تكلـم بالانكليزيـة): بالنيابـة عـن مجلـس الأمن، أرحب ترحيبا حارا بسعادة السيد فيتوريو كراكسي، وكيل وزارة الخارجية في إيطاليا، وأعطيه الكلمة.

السيد كراكسي (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر سلوفاكيا، التي تتولى رئاسة مجلس الأمـن لهـذا الـشهر، على تنظيمها لهذه المناقشة الهامة بشأن إصـلاح قطـاع الأمـن. كما أود أن أرحب بحضوركم، سيدي الـوزير، الـذي يـشهد على أهمية المسألة. وتوفر لنا هذه الجلسة فرصة مفيدة لإجـراء تقيـيم مـشترك للعمـل الـذي تم القيـام بـه حـتى الآن ولتحديـد السبل ذات الأولوية للعمل في المستقبل.

وإيطاليـا تؤيـد البيـان الـذي سـيتم الإدلاء بـه لاحقـا بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي. ولكننا نود أن نـبرز عـددا من العناصر.

إننا نولي إصلاح قطـاع الأمـن أهميـة حيويـة في تحقيـق الاستقرار في البلدان الخارجـة مـن الـصراع، فـضلا عـن أهميتـه في منع الانتكـاس إلى الـصراع في المـستقبل. وفي هـذا الـصدد، نرى أنـه يجـب علينـا اتبـاع نهـج واسـع النطـاق، مـع النظـر إلى الأمـن بوصـفه نظامـا لا يـشمل الأطـراف الفاعلـة الرئيـسية – وهــي بــشكل رئيــسي قــوات الأمــن والقــوات المــسلحة – فحسب، بل يشمل أيضا المؤسـسات الحكوميـة بـصورة عامـة وقطاع العدالة بوجه خاص.

ولا بد أن يعتبر إصلاح قطـاع الأمـن جـزءا لا يتجـزأ من استراتيجيات بناء السلام، التي تـضطلع الأمـم المتحـدة فيهـا بدور هام للغاية – وهو في الواقـع دور أساسـي. وبالتـالي نحـن على اقتناع بأنه لا بد لذلك الإصلاح علـى الـسواء أن يـرتبط ارتباطا وثيقا بمرحلة ما بعد انتـهاء الـصراع مباشـرة – حينمـا يـتم إيـلاء أولويـة لحفـظ الـسلام ولنـزع سـلاح المقـاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم – وأن يصبح جـزءا مـن التخطيط الواسع والطويـل الأجـل للتنميـة الاجتماعيـة وتعمـير

هياكل الحكومة بحيث تتمكن من أن تصبح مستقلة ذاتيا ودائمة. وعلمتنا تجربتنا أنه ليس كافيا مساعدة بلد على أن يحظى بقوة شرطة لحفظ النظام العام مع احترام مبادئ سيادة القانون؛ فلا بد أيضا من تطوير نظام فعال لإقامة العدل. وبالتالي فإن إيطاليا تؤيد اتخاذ نهج متكامل ومتسق يتمثل هدفه النهائي في إرساء الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وكفالة ترسيخ الديمقراطية على جميع المستويات، وأيضا، بالطبع، السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويرى بلدي أن دور الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن أساسي لعدة أسباب. فأولا، الأمم المتحدة هي الجهة الفاعلة التي تتمتع بالمشروعية الدولية اللازمة للعمل في قطاع له من الحساسية ما لأمن الدول. وثانيا، تملك الأمم المتحدة مجموعة شديدة التنوع من الأدوات تحت تصرفها، الأمر الذي يمكّنها من الاضطلاع بأنشطة ذات تأثير بعيد، لا تقتصر على البرامج المحددة التي تقوم بها مختلف الصناديق والوكالات والبرامج، بل تمتد أيضا إلى تقديم المساعدة للسلطات المحلية في القطاع الأمني، وهي إجراءات يدرجها مجلس الأمن في عدد متزايد من ولايات حفظ السلام، تمشيا مع أخذه برؤية أكثر استباقية لدور الخوذات الزرقاء.

وأود أن أبرز في هذا الصدد الأولوية التي يعلقها بلدي على تطوير عنصر الشرطة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمشاركتنا في الآونة الأخيرة، كان من دواعي سرورنا الشديد أن نرحب بقرار الأمم المتحدة إقامة مقر قيادة قدرة الشرطة الدائمة الجديد في برينديزي. وهكذا نتوقع دورا هاما تؤديه لجنة بناء السلام الجديدة، التي يتمثل هدفها تحديدا في كفالة الاتساق والاستخدام الأفضل للموارد التي تشترك فيها جهات فاعلة كثيرة وللأنشطة العديدة التي تقوم بها دوائر المانحين والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في بلدان كثيرة.

وترى إيطاليا أن من المهم للغاية تعزيز التنسيق الدولي فيما بين المنظمات الدولية والإقليمية النشطة في ميدان إصلاح القطاع الأمني. ونشجع على تكثيف التعاون التشغيلي بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وفي الختام، لا يزال احترام المسؤولية الوطنية هو المبدأ الرئيسي في إصلاح قطاع الأمن. وينطوي هذا المبدأ من ناحية على وجوب أن تحدد السلطات في بلد معين قطاعات العمل ذات الأولوية واستراتيجية مبسطة للتدخل تعالج التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وتقع على عاتق تلك السلطات أيضا المسؤولية عن نجاح هذه الاستراتيجية.

وتسهم إيطاليا في جهود بناء السلام في مختلف مناطق الأزمات. ففي أفغانستان، إيطاليا هي الشريك الرئيسي الذي يعمل على إصلاح النظام القضائي. وهي تتعاون مع الحكومة المحلية على تعزيز التنسيق فيما بين السلطات الوطنية والجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة. وسوف يُعقد في روما مؤتمر عن العدالة وسيادة القانون، في أيار/مايو ٢٠٠٧. وسيتمثل هدفه في إحياء نشاط المانحين في هذا القطاع. والطلب الشعبي على العدالة من جانب المجتمع المدني الأفغاني قوي جدا. وتجيز لنا تجربتنا في هذا المجال أن نقرر أننا لا يمكن بدون العدالة وإقرار سيادة القانون أن نتوقع أمنا أو تنمية مؤسسية أو اقتصادية. فلا يمكن أن يتطور الوعي المدني الضروري لبناء الديمقراطية لكي يتحول إلى تيار الثقافة السياسية الرئيسي إلا من خلال إقرار العدالة المدنية والاجتماعية وسيادة القانون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر. باسم مجلس الأمن أرحب ترحيبا حارا بصاحب المعالي السيد محمد عبد الله متعب الرميحي، مساعد وزير الخارجية لشؤون المتابعة ورئيس الفريق المعني بشؤون مجلس الأمن.

السيد الرميحي (قطر): يطيب لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أعرب لك عن تقديرنا للطريقة التي يدير بها وفد بلدكم الصديق سلوفاكيا أعمال المجلس. وأشكركم على مبادرة عقد هذا الاجتماع حول تعزيز السلم والأمن الدوليين تحت العنوان: دور مجلس الأمن في دعم إصلاح القطاع الأمني.

وليس غريبا أن تأتي هذه المبادرة الهامة من جانبكم، بعد الجهود التي بذلتها شخصيا من خلال تقلدك لعدد من المناصب الدولية في الفترة الماضية، للفت الانتباه إلى الأهمية الكبيرة التي تكتنف مسألة إصلاح القطاع الأمني.

وبهذه المناسبة فإن دولة قطر تدعم الأفكار التي قدمتها سلوفاكيا لدعم مسألة هذا الإصلاح وترى فيها سلسلة متكاملة لهذه العملية المتعددة الجوانب، ولا سيما أن هذه الأفكار قد أشارت بشكل علمي وعملي إلى وسائل وأهداف هذا الإصلاح. وعليه، فإنني لن أكرر ما جاء بها.

إن موضوع إصلاح القطاع الأمني متعدد الأبعاد والاتجاهات ولا يقع ضمن اختصاص مجلس الأمن فقط، وإنما تشترك فيه عدة أجهزة في الأمم المتحدة وخارجها. وإن حضور سعادة رئيس الجمعية العامة وسعادة الأمين العام في هذا الاجتماع الهام لهو تأكيد على البُعد الذي تأخذه هذه المسألة.

وينبغي من وجهة نظرنا رؤية إصلاح القطاع الأمني ضمن الإطار الأوسع لبناء المؤسسات الخاصة بالدولة ككل، وتحديدا في حالات ما بعد الصراع، للوصول إلى نتيجة ناجحة بالنسبة لعملية الإصلاح، مع ضمان أن تخضع تلك العملية لنفس شروط المساءلة التي تخضع لها أية دائرة عامة أخرى. وتعتقد دولة قطر أن العمل على استقرار الأمن وتحقيق التنمية الشاملة السياسية والاقتصادية، يجب أن يكون في مقدمة الإصلاح الأمني، بما في ذلك تشكيل سلطة قضائية فعالة قادرة على إحقاق الحقوق بحيث تكون مكملة للقطاع التنفيذي. فالهدف الشامل لإصلاح القطاع الأمني هو ضمان أداء المؤسسات الأمنية لوظائفها المحددة في القانون، أي توفير الأمن والعدل لشعبها أولا على نحو كفؤ وفعال، في بيئة تتسق مع قواعد الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون، وصولا إلى مفهوم ”دولة القانون“.

ويجب إعداد وبلورة استراتيجية ملائمة تستجيب للظروف والاحتياجات والاهتمامات الوطنية لكل حالة على حدة لتأكيد الملكية الوطنية لعملية الإصلاح، إذ أنه لا يوجد نموذج واحد يمكن تطبيقه في جميع الحالات.

إن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة في بلورة رؤية إصلاح القطاع الأمني، لا سيما في البلدان التي توجد بها بعثات دولية لحفظ السلام. وبالتالي عليها في مثل هذه الحالة واجب إيلاء إصلاح هذا القطاع الاهتمام اللازم بما يتناسب مع خصوصية البلد المعني، وأن تقوم بدور فعال في خلق الظروف الموضوعية المناسبة لهذا الإصلاح، وفي مقدمة ذلك إجراء المصالحة الوطنية لحالات ما بعد الصراع وفتح دور أساسي للقوى السياسية الداخلية في رسم أسس إصلاح القطاع الأمني.

وحيث أن مسألة إصلاح القطاع الأمني في بعض الحالات قد تكون عملية طويلة الأمد، خاصة عندما لا تتوفر المقومات الضرورية لبناء الدولة أو عندما يكون استمرار الصراع لفترة طويلة، فإن هذا يرتّب مسؤولية على المجتمع الدولي ببذل مزيد من الجهود لعدم خلق فجوة بين عملية حفظ السلام وإعادة بناء السلام عندما تحال تلك الدولة إلى لجنة بناء السلام في المستقبل. وفي هذه العملية فإن لجنة بناء السلام تلعب دورا هاماً في استمرارية تلك العملية.

إن التسليم بالحقوق السيادية للدول وتأكيد مبدأ الوطنية لعملية إصلاح القطاع الأمني هي مسألة حاسمة

لضمان نجاح تلك العملية واستدامتها، وهذه مسألة ليست محل نقاش.

غير أن المساهمة التي يمكن أن تقدمها المنظمات الإقليمية هي عامل آخر في ضمان تنسيق الجهود، خاصة في ضوء الدور الريادي الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لكونها أقدر على تقييم الأسلوب الأفضل للتعامل مع الصراع في منطقتها، وهذا ما يؤكد أهمية استشارتها عند وضع السياسات الخاصة بإصلاح القطاع الأمني.

وكل تلك الجهود بطبيعة الحال تتطلب وجود دعم كاف ومستمر من الأمم المتحدة والأطراف الدولية الأخرى، بما فيها المانحون الدوليون الثنائيون وغيرهم، إلى جانب المنظمات الإقليمية، لضمان نجاح عملية الإصلاح، بهدف ترسيخ السلام في البلدان الخارجة من الصراع وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتهيئة الشروط الضرورية لإقامة العدل وتحقيق التنمية، وهي أهداف جسيمة تدل على أهمية استمرارها من أجل النهوض بحقوق الإنسان.

وختاما، أتقدم لكم بالشكر على الجهود التي بذلها وفدكم في إعداد البيان الرئاسي الذي نتطلع إلى اعتماده في ختام اجتماعنا هذا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود بالنيابة عن مجلس الأمن أن أتقدم بالترحيب الحار إلى سعادة السيد بيير شيفاليي، المبعوث الخاص لوزير خارجية بلجيكا، وأعطيه الكلمة.

السيد شيفاليي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بمبادرتكم بعقد هذه المناقشة المواضيعية بشأن إصلاح قطاع الأمن. إن حضوركم اليوم شخصيا – وشخصكم له حضور جليل – يدلل على الأهمية التي تولونها لهذه المسألة الحيوية. ويشرفنا أيضا أن الأمين العام حاضر معنا اليوم.

وأعتقد أن هذه فرصة ممتازة لكي نبحث مفهوما قابلا لمختلف القراءات. والحصول على فهم أفضل سيسهم، بلا شك، في التنفيذ والتنسيق على نحو أفضل من جانب الأطراف الفاعلة المعنية. وترى بلجيكا أن أي مفهوم لإصلاح قطاع الأمن ينبغي له التكيف مع الظروف المحلية. ولا يوجد هناك مفهوم معياري واحد لإصلاح قطاع الأمن، حيث أن عدد تفسيرات هذا المفهوم يساوي عدد الحالات التي يطبق فيها. وستكون الملكية المحلية لبرامج إصلاح قطاع الأمن عاملا أساسيا لإنجاحه.

ومن وجهة نظرنا، فإن إصلاح قطاع الأمن يتوقف بشكل واضح على قدرات المؤسسات المختلفة – القطاع العسكري وقطاع الشرطة وقطاع القضاء – وأيضا على العلاقات فيما بينها، وذلك بغية ضمان الأمن والعدل بشكل دائم في البلد المعني.

وفي هذه الجلسة، أود أن أتناول بالتفصيل جانبين من جوانب المسألة. الأول يتعلق بالإطار الزمني، أي وتيرة المراحل المتتالية لعملية إصلاح قطاع الأمن. والثاني يتعلق بالأهمية الحيوية للتنسيق والتفاعل بين جميع الجهات الفاعلة.

ويجب أن نفهم جميعا أن إصلاح قطاع الأمن هو مسألة لا تقتصر على البلدان التي تنشر فيها عمليات حفظ السلام. ولكن أود أن أركز في ملاحظاتي اليوم على تلك الحالات التي توجد فيها عمليات حفظ سلام. ومن المهم لدى التحضير لعمليات حفظ السلام هذه أن يدمج فيها مبكرا بقدر المستطاع البعد المتعلق بإصلاح قطاع الأمن، أي خلال مرحلة التخطيط. وخلال المرحلة الأولى بعد انتهاء الصراع، سيواجه البلد تحديات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفي تلك المرحلة ينبغي ضمان التنسيق بين

تلك العملية وعملية إصلاح قطاع الأمن، حيث أن العمليتين، كما يعلم الجميع، مترابطتين بشكل وثيق. وفي هذه المرحلة تكون الملكية المحلية محدودة نظرا لأوجه القصور المؤسسية التي تشهدها كل البلدان الخارجة من الصراع. ولكن الملكية المحلية ينبغي أن تكتسب أهمية أكبر – وأن تصبح في حقيقة الأمر أمرا حاسما – في الفترة الانتقالية، بعد أن تكون المجموعات المسلحة قد تم تسريحها وإدماجها في الجيش النظامي.

وقد علمتنا التجارب أنه يجب بذل جهود جبارة من أجل تحقيق التحول من مجموعة متمردة إلى جزء من الجيش النظامي، بحيث يمكن تأسيس قوات عسكرية وقوات شرطة تتمتع بمستوى عال من الانضباط والفعالية. وخلال هذه المرحلة يطرأ تغيير على إصلاح قطاع الأمن من حيث أن دور الحكومة يتحول إلى استراتيجية رئيسية وطويلة الأمد، وتستبدل الإجراءات القصيرة الأجل.

وأنتقل الآن إلى الحاجة للتفاعل والتنسيق الوثيقين بين مختلف الأطراف الفاعلة في عملية إصلاح قطاع الأمن، أي من يقوم بماذا ومتى. ومن حيث المبدأ، فإن عمليات حفظ السلام تشمل المدى القصير والمدى المتوسط، وهي تؤدي دورا هاما في عملية إصلاح قطاع الأمن نظرا للهشاشة الشديدة التي تعاني منها البلدان التي نشرت فيها العمليات. وجلي أن الوقت المطلوب لإنجاز إصلاح قطاع الأمن بنجاح يتجاوز كثيرا ولايات عمليات حفظ السلام. والانخراط الطويل الأمد يتطلب مشاركة أطراف أخرى فيما بعد مرحلة حفظ السلام، ولا سيما المنظمات الإقليمية والأطراف الفاعلة الثنائية، لمساعدة الحكومة في إصلاح قطاع الأمن بنجاح. والتفاعل والتنسيق الجيدان بين عملية حفظ السلام والحكومة المعنية والأطراف الفاعلة الأخرى هو العامل الأساسي في نجاح الإصلاح. ويمكن للجنة بناء السلام، إذا اقتضى الأمر ذلك خلال تلك الفترة بعد انتهاء الصراع، أن تضمن الاتساق بين الإجراءات المتخذة من جانب الأطراف الفاعلة الخارجية.

وسأتناول بإيجاز مسألة تمويل برامج إصلاح قطاع الأمن. إن المعيار المتبع حاليا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يفرض قيودا شديدة على إمكانية الإبلاغ عن تمويل إصلاح قطاع الأمن بوصفه جزءا من المساعدة الإنمائية الرسمية. بيد أن إصلاح قطاع الأمن، في حالات كثيرة، يمثل شرطا أساسيا لإعادة البناء والتنمية المستدامة للدول الخارجة من الصراع. ولذا، فإن الاعتراف بتمويل إصلاح قطاع الأمن على أنه مساعدة إنمائية رسمية، سيساعد بدون شك على ضمان تمويل تلك البرامج.

وأود أن أجدد شكري لكم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة، وأن أؤكد لكم أن بلدي ملتزم بالمناقشة المستمرة لهذا الموضوع.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا، سيدي، نود الإشادة بكم وبحكومتكم على اختيار موضوع إصلاح قطاع الأمن للمناقشة المفتوحة خلال رئاسة سلوفاكيا الأولى لمجلس الأمن.

وتوافق الولايات المتحدة تماما على أن الطبيعة المتعددة الأبعاد لحالات الطوارئ المعقدة في عالمنا المعاصر وعمليات حفظ السلام تتطلب استجابة دولية منسقة بعناية ومتسقة. وإصلاح قطاع الأمن يمثل مكونا حيويا من تلك الاستجابة. إن الدول الفاشلة أو التي تتجه نحو الفشل والتي خرجت من الصراع غالبا ما تشكل تحديات متشابهة للأمن والازدهار العالميين. وإذا ما تركت لنفسها بدون عناية، فإنها ستتحول إلى أرضية خصبة للإرهاب والجريمة والتهريب والكوارث الإنسانية وغير ذلك من التهديدات لمصالحنا المشتركة.

ويمكن للأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تضطلع بدور حاسم في الحد من خطر هذه التهديدات والأزمات المتصلة بها والرد عليها. والردود على الأزمات، رغم أنها ضرورية أحيانا، لكنها نادرا ما تكون كافية. وينبغي لنا على نحو فردي وجماعي أن نستمر في وضع نُهج متكاملة للتصدي العاجل للأزمات. وأعني من المراحل الأولى لذلك الرد إلى العناصر الحيوية للأمن المستدام في بيئة ما بعد الصراع. وتتضمن المجالات المحددة التي تتطلب عنايتنا الأمن الانتقالي وسيادة القانون والحكم الرشيد والمشاركة الديمقراطية والاستجابة الإنسانية وإعادة البناء الاقتصادي.

والولايات المتحدة على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لأداء دور نشط في هذا المجال. إن الولايات المتحدة من أكبر المساهمين بشرطة الأمم المتحدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونعتقد اعتقادا راسخا أن وجود عملية فعالة لشرطة الأمم المتحدة يشكل عنصرا رئيسيا لإدارة الأزمات وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع – عملية تستطيع أن تخدم كجسر إلى الديمقراطية.

وفي أعقاب الحرب، غالبا ما تزداد الأعمال الإجرامية، لا سيما في الفترة المباشرة بعد الصراع. وفي حين يستطيع حفظة السلم من العسكريين إحلال الاستقرار في بلد ما، فإن إنشاء نظام مؤهل ومحايد وممول بصورة كافية، كل ذلك هام لمواصلة الحفاظ على الأمن. الشرطة أمر حيوي في إعادة إنشاء مؤسسات الأمن العام المحلية والوطنية في سيادة القانون.

يجب علينا أن نتخذ نهجا شاملا، لكن لا يشمل مجرد القيام بأعمال الشرطة فحسب، وإنما كذلك الأمن العام والنظام القضائي بمجمله. ويجب أن يدمج بناء قدرات الشرطة مع المساعدة المقدمة للنظامين القضائي والجزائي. وبدون هذا النهج المتكامل، يصبح عمل الشرطة ليس أكثر من كونه امتدادا لأنشطة حفظ السلام، بدل أن يكون أداة حيوية في بناء السلام. ولتحقيق ذلك، إنه مما له أهمية عظمى أن تطبق سيادة القانون بسرعة في جميع أراضي الدولة في مرحلة ما بعد الصراع. وهذا أمر هام جدا كي نمنع ظهور الفساد السياسي، والجريمة المنظمة والعناصر الإجرامية والإرهابية الأخرى التي ترغب في وقف عملية السلام.

إننا نقدر الجهود المتواصلة التي تبذلها إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها المختلفة لمعالجة الجوانب المختلفة لحالات الطوارئ وعمليات السلام المعقدة. وفضلا عن ذلك، يجب علينا مواصلة العمل مع المنظمات الإقليمية ومؤسسات التمويل الدولية، إلى جانب التعامل الثنائي، لتحسين التنسيق والتشغيل المتبادل، وبناء التفاهم المشترك لمسؤولياتنا وتطوير الوسائل للتعاون وتقاسم الأعباء.

وختاما، أود أن أقول إنّ الولايات المتحدة ستواصل دعم التعاون الفعال المتعدد الأطراف لمواجهة تحديات الصراع الداخلي وانهيار الدولة. وإننا على قناعة بأنّ هذا التنسيق والتعاون أمران مركزيان لنجاح أي جهد يبذل لإصلاح قطاع الأمن.

السيد فوتو – بيرناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أرغب في التقدم إليك بالتهنئة، معالي الوزير، على الطريقة البارعة التي يوجه بها وفد سلوفاكيا مجلس الأمن. وبصورة خاصة، أتقدم إليكم بالثناء على مبادرتكم لإجراء هذا الحوار المفتوح لمناقشة إصلاح القطاع الأمني، الذي يحظى بأهمية بالغة لدى المجتمع الدولي ومجلس الأمن.

إنّ مهمات مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين قد تطورت وازدادت في السنوات الأخيرة. ولم تعد أعمال المجلس مقتصرة على الصراعات بين الدول، بل امتدت إلى الصراعات المسلحة داخل الدول، التي لها آثار

دولية. وتتركز جهودنا بصورة رئيسية على هذا الجانب الأخير.

إنّ إدارة الأزمات لا تتطلب وضع حد للمواجهة المباشرة فحسب، وإنما محاربة الأسباب الرئيسية للمشكلة كي نمنع تكرارها. وبالتالي، فإن التهديدات الجديدة للسلم والأمن الدوليين تقودنا إلى تفحص هيكلية الدولة وعلاقتها بسكانها في مرحلة ما بعد الصراع.

فأية دولة عانت من صراع مسلح داخلي بحاجة إلى إعادة بناء المؤسسات التي ستمكنها من تنظيم حياتها السياسية، وتوفر الأمن وتعزز رفاه شعبها. ومن الهام جدا أن تستعيد، بطريقة ديمقراطية، مبدأ السلطة، واحترام القانون والاحتكار المشروع لاستعمال القوة. ويجب أن يرافق هذا التقدم حماية حقوق الإنسان وتطبيق العدالة بصورة متساوية.

إن إصلاح القطاع الأمني في البلدان التي شهدت صراعات عملية طويلة – المدى. وتشمل التخطيط الواسع بين القطاعات وتتطلب مشاركة جميع المجموعات الوطنية السياسية والاجتماعية، التي تتحمل مسؤولية رئيسية عن مستقبلها. وإننا نقر بأن لكل مرحلة من مراحل ما بعد الصراع سماتها الخاصة. ويتطلب ذلك معالجتها بطريقة محددة على أساس كل حالة بعينها.

والأمم المتحدة مدعوة للقيام بجزء هام في دعم هذه العمليات. وبصورة خاصة، على لجنة بناء السلام أن تقوم بدور رئيسي في ذلك الجهد، وفي تعزيز الإصلاحات واستغلال القدرات الوطنية وتقديم المقترحات والنصائح بشأن وضع استراتيجيات شاملة في مرحلة ما بعد الصراع. وعليها، أيضا، أن تتعاون في البحث عن المساعدة والتمويل الدوليين بالتنسيق مع الهيئات الأخرى للأمم المتحدة، والأطراف دون الإقليمية والإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية وكيانات التبرع.

وبمعالجة إصلاح القطاع الأمني، نكون قد بدأنا مرحلة جديدة مرتبطة بعمليات حفظ السلام، وهكذا نوفر الاستمرارية لعملية رئيسية في البحث عن حلول دائمة للازمات. ومن العناصر المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني، يود وفد بلدي أن يركز على التالي.

أولا، من الأهمية بمكان أن نولي أولوية لنزع السلاح، وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم كي نرسي السلام في المجتمع ونساعد على بناء الأسس الصلبة لإعادة بناء الحكومة والمؤسسات. وفي هذا الخصوص، يجب علينا أن نؤكد مجددا أنه من الضروري أن ننفذ تدابير فعالة لمراقبة الاتجار بالأسلحة وحيازتها، خاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويشمل ذلك البلدان المنتجة والبائعة للأسلحة أو السماسرة.

ثانيا، يجب علينا إيلاء أولوية لإنشاء المؤسسات التي توفر النظام والأمن الداخلي وللتدريب المناسب لأفرادها. والهدف من ذلك هو تدريب قوة شرطة محترفة، مع هياكل مؤسسية، تتمتع بمبادئ توجيهية ومعايير واضحة. ولكي نكون متأكدين، يتطلب ذلك درجة عالية من الإرادة السياسية والخبرة والموارد.

ثالثا، علينا أن ننظر، على أساس كل حالة على حدة، في إعادة هيكلة أو تقوية القوات المسلحة للبلدان الخارجة من صراع داخلي، آخذين بعين الاعتبار إعادة دمجها في الإطار الديمقراطي والعوامل المتعلقة بمسؤولياتها الدفاعية واحتياجات إعادة البناء الوطني.

رابعا، يجب التأكيد على أن إصلاح القطاع الأمني ينبغي أن يكمّل بإيلاء الاهتمام للعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تفجر عدم الأمن، مثل الفقر والتهميش والاستبعاد.

وأخيرا، يجب على مجلس الأمن أن يستمر في دعم مواصلة بعثات السلام إلى أطول فترة لازمة لتوطيد الإصلاح وضمان التدريب الكافي للقطاع الأمني وذلك لمنع ظهور الصراعات والعنف من جديد. وبهذه الطريقة، نستطيع تسهيل إعادة بناء الدول التي توفر لمواطنيها الاستقرار والظروف الملائمة للتنمية الشاملة في إطار سياسي مقبول اجتماعيا.

السير إمري جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على قيامكم بهذه المبادرة لإجراء هذا الحوار الذي نحن بحاجة إليه وجاء في وقته. إنّ حضور معالي رئيس وزراء سلوفاكيا والأمين العام يؤكد على أهمية هذه القضية. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر إلى رئيسي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام على إسهاماتهم.

في ١٦ شباط/فبراير، كان لي شرف ترؤس اجتماع على صيغة أريا للإعداد لمناقشة اليوم. وكانت مناسبة مفيدة جدا، وسأرفق بكلمتي الحالية نسخة مكتوبة تلخص تلك المناقشات.

إنني أؤيد الكلمة التي ألقاها زميلي الألماني بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن إصلاح القطاع الأمني قضية يشترك فيها الاتحاد والدول الأعضاء فيه بصورة أساسية في العديد من البلدان في أنحاء العالم. غير أنني أود الآن أن أدلي ببضع ملاحظات استنادا إلى تجربة المملكة المتحدة الذاتية.

الأمن حاجة إنسانية طبيعية وحق طبيعي من حقوق الإنسان، وإن التنمية الاقتصادية وتخفيض الفقر لن يتحققا من دون الأمن. وإن المؤسسات الأمنية – الشرطة والسلطة القضائية والجيش والنظام الجنائي – ينبغي أن تكفل الأمن والعدالة لجميع قطاعات السكان، بصرف النظر عن الانتماء الطائفي أو الديني وبصرف النظر عن نوع الجنس أو الثروة أو المكانة الاجتماعية أو الولاء السياسي. ويجب علينا أن نكفل تركيز الاهتمام على مستوى المجتمع المحلي على وجه الخصوص. وإذا فشلت المؤسسات الأمنية في توفير الأمن والعدالة على أساس المساواة والإنصاف لجميع الناس داخل مجتمع محلي معين، فإن خطر زعزعة الاستقرار وانعدام الأمن يتزايد، بل قد يظهر خطر التمرد، أو الأسوأ، اندلاع حرب أهلية.

لقد شهدنا زيادة هائلة في الطلب على قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام أثناء العقد الأخير، ومعظمها يرابط في البلدان الخارجة لتوها من حروب أهلية. ويتعين علينا أن نسلم بأن إصلاح قطاع الأمن خطوة جوهرية في منع الصراع ومنع الانزلاق إلى الصراع؛ وينبغي النظر فيه بجدية في كل مراحل دورة الصراع.

إن مؤسسات الأمن والعدالة القوية المنصفة الفعالة تحول دون زعزعة الاستقرار وتخفض مخاطر تحول النزاع إلى صراع عنيف. وإن إعادة إرساء قواعد الأمن والآليات اللازمة لحل الجرائم والخلافات تشكل عنصرا ضروريا من عناصر الاستقرار وتغيير طبيعة الصراع وحله، مثلما تشكل إعادة إنشاء مؤسسات الأمن والعدالة المستدامة المتمكنة المستجيبة والخاضعة للمساءلة عنصرا حاسما في إعادة الإعمار وبناء السلام فيما بعد الصراع.

إصلاح قطاع الأمن مسؤولية وطنية. وينبغي تعريفه وتملكه من قبل أصحاب المصلحة الوطنيين، وينبغي أن يسير على هدي أفضل المعايير والممارسات الدولية، وينبغي أن يحظى بدعم المجتمع الدولي. إن إصلاح قطاع الأمن الفعال يتطلب نهجا شموليا، لا سيما في بيئات ما بعد الصراع، حيث تكون المشاكل كثيرة ومعقدة ومتشابكة. والمطلوب خطة إستراتيجية وحيدة وطنية التملك والقبول والزخم يمكن للشركاء الدوليين أن ينسقوا دعمهم حولها.

وينبغي للأمم المتحدة أن تبدي الرغبة والقدرة للاضطلاع بدور أساسي في تنسيق ذلك الدعم بتيسير عمل أصحاب المصلحة الوطنيين في مجالات اختصاصهم الأساسية: أولا، تشاطر التحليلات لما ينبغي إنجازه، ومتى ينبغي إنجازه، وإلى أي حد؛ وثانيا، تطوير خطة تنفيذ استراتيجية واضحة؛ وثالثا، إقامة آلية لإدارة ورصد وتنفيذ ذلك التنفيذ.

وفي الحالات التي تنطوي على صعوبة شديدة سيتطلب إنشاء أو إعادة إنشاء مؤسسات الأمن والعدالة المتمتعة بالقدرة والخاضعة للمساءلة والمتسمة بالاستجابة والاستدامة دعما سياسيا قويا وخبرة تقنية وموارد بشرية ومالية. وما من شريك دولي أو حكومة وطنية لديهما كل تلك الإمكانيات. المطلوب جهود متضافرة. وسيتطلب أيضا أهم سلعة نادرة: الوقت. ويجب على الشركاء الدوليين أن يخططوا لدعم برامج إصلاح قطاع الأمن طيلة سنوات، بل طيلة عقود، إلى أن تصبح المؤسسات الوطنية متحكمة بأعمالها بصورة تامة.

قبل أن أختتم، اسمحوا لي أن أتطرق بتفصيل أدق إلى التدابير التي نؤمن بأنها تلزم لتقوية عمل الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن. إننا نؤمن بأن هناك أربعة مجالات رئيسية. أولا، تحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى أن تصقل، بقدر أكبر، أدوار ومسؤوليات إداراتها ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المختلفة فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن. ونرحب بالعمل المضطلع به حتى الآن، لكننا نؤمن بأنه ينبغي إنجازه الآن على صعيد الممارسة في الميدان والمضي به قدما. ثانيا، ينبغي أن تكون هناك جهة إستراتيجية تتولى بوضوح الريادة في إصلاح قطاع الأمن داخل منظومة الأمم المتحدة، فتنسق العمل وتشرف على العملية بأكملها. أما أين يكون مقرها فهذا ليس مهما؛ المهم أن تكون موجودة. ثالثا، ينبغي للأمم المتحدة أن تحدد مبادئ أساسية على صعيد المنظومة لإصلاح قطاع الأمن، بأن تستخلص العبر من دروسها هي ومن أفضل الممارسات، مثل عمل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في ذلك المجال. رابعا، يجب علينا جميعا، بلا استثناء، أن نبذل قصارى جهدنا لكفالة أن يتحقق إصلاح قطاع الأمن، ويجب على كل الدول القومية والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة أن تساهم كلها في العمل المطلوب إنجازه، وأن ينجز بطريقة متماسكة.

إننا نؤمن بأن تلك التدابير ستساعد الأمم المتحدة على الاضطلاع بدورها المساند الحاسم في إصلاح قطاع الأمن في البلدان التي تمس حاجتها إليه أكثر. ونرحب بالتقدير المعبر عنه في البيان الرئاسي للحاجة إلى وضع تقرير شامل عن نُهج الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن، ونتطلع إلى التوصيات المفصلة في ذلك التقرير حول ما يمكن للأمم المتحدة أن تساعد به لكفالة الأمن والعدالة للجميع.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالثناء على وفد سلوفاكيا على تنظيم هذه المبادرة المهمة. ونثني عليه بوجه خاص لتكريسه وقتا طويلا لتطوير هذا الموضوع قبل هذه المناقشة، ولالتزامه بمواصلة البحث الدقيق للموضوع فيما يتجاوز مناقشة اليوم.

ونود نحن أيضا أن نعرب عن التقدير للمساهمة التي قدمتها رئيسة الجمعية العامة والأمين العام ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام.

إصلاح قطاع الأمن أداة جديدة نسبيا، ولكن حاسمة لبناء السلام والتنمية على الأمد البعيد. إنه أداة ضرورية لتهيئة بيئة تمكينية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وتطبيق حكم القانون. وبعبارة أخرى، يصعب تصور تعمير وتنمية طويلي الأجل في فترة ما بعد الصراع من دون معالجة إصلاح قطاع الأمن.

حينمـا يجـد بلـد نفسه في بـراثن الـصراع تكـون مؤسـسات الدولـة أول مـا ينـهار، ثم تبـدأ طريقـة الحيـاة الديمقراطيـة، بمـا في ذلـك ثقافـة حقـوق الإنـسان، بالتآكـل. وهيئات الدولة – مثل الهيئات القضائية والشرطة والجيش – تـشرع في خدمـة الممـسكين بمقاليـد الـسلطة بـدلا مـن خدمـة سائر الـسكان. ونتيجـة للانهيـار الـديمقراطي هـذا، تبـدأ شـتى أطـراف الـصراع بـاللجوء إلى تـشكيل الجيـوش الخاصـة بهـا. وهذا كله يفضي إلى الانهيار العام للثقة في مؤسسات الدولـة، حيث يخلص الجميع إلى الـرأي بـأن الديمقراطيـة قد تم التخلي عنها وأن حقوق الإنسان عادت لا تنطبق.

لذلك فإن إصلاح قطاع الأمـن لـيس عمليـة محـصورة فقط في بناء مؤسسات الدولة. إنها تعـني أيـضا بنـاء الثقـة بـين السكان والمؤسسات الديمقراطية المنشأة حديثا.

إن إصـلاح قطـاع الأمـن يتطلب تملك البلد للعمليـة تملكـا تامـا، مـدعوما بهيئـة تـشريعية متنـورة ونـشيطة، وإطـار سياسـة عامـة حكوميـة واضـحة، وسـلطة تنفيذيـة فعالـة، إلى جانـب مجتمـع مـدني حيـوي. وإن أدوار ومـسؤوليات كـل المسؤولين عـن أمـن بلـد مـا يجـب توضيحها بدقـة ويجـب أن تكون مفهومة تماما لدى الجميع.

وإصـلاح قطـاع الأمـن يحتـاج أيـضا إلى النظـر إليـه كجـزء مـن إطـار العمـل الأوسـع للتعمير والتنميـة فيمـا بعـد الصراع للبلد الخارج حـديثا مـن الـصراع. وفي ذلـك الـصدد، تكتسي الروابط بين عناصر إصلاح قطاع الأمن، مثل نـزع الـسلاح والتسريح وإعـادة الإدمـاج، وإطـار العمـل الإنمـائي، أهميـة خاصـة. مـثلا، في البلـدان المنهمكـة في نـزع سـلاح الشباب، خاصة الجنود الأطفـال، يتسم إطـار العمـل الإنمـائي الذي يوفر فرص العمل والتعليم بأهمية حاسمة لنجـاح إصـلاح قطاع الأمن.

ويتحتم على المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، أن يعرّف بجدية دوره في عملية إصلاح قطاع الأمن. وثمة نقـص على الصعيدين المحلي والـدولي في تـوفر الخـبراء الاختـصاصيين الـذين يمكـن أن يـساعدوا في إصـلاح قطـاع الأمـن، لا سـيما على حلبة صنع السياسة العامة. وفي حين أن البلـدان المختلفـة الخارجـة مـن الـصراع قـد تُـشكِّل تحـديات مـشتركة، فـإن احتياجاتهـا الأمنيـة والـسياسية والإنمائيـة قـد تتبـاين بـل وقـد تكـون فريـدة. ولهـذا فـإن الإصـلاح النـاجح لقطـاع الأمـن يتطلب تنسيقا جيدا، نظرا لتنوع المؤسـسات الوطنيـة الـتي قـد تكون موجودة في بلد خرج توا من الصراع.

وقـد شـارك المجتمـع الـدولي في جوانـب شـتى مـن إصـلاح قطـاع الأمـن ولكـن لـيس بطريقـة منـسقة. وتقتـضي فكـرة إصـلاح قطـاع الأمـن كنـهج مـستقل أن يكـون ذلـك الإصـلاح منـسقا. وينبغـي أن تكـون العمليـة شـاملة لجميـع الجهـات المعنيـة الوطنيـة، ممـا يجعلـها تـسهم في اسـتعادة ثقـة السكان في أي بلد خارج من الصراع.

إلا أنه ينبغي، مع ذلك، تحديد المساعدة المقدمة مـن المجتمـع الـدولي تحديـدا واضـحا. وينبغـي أن تتجنـب أوسـاط المـانحين فـرض حلـول تكـون في أغلـب الأحيـان متـضاربة مـع مصالح البلد الخارج من الصراع. وينبغي أن ترمي العمليـة إلى حل الـصراع وتعزيـز المصالحة الوطنيـة. وفي الماضي القريـب، مال المجتمع الدولي عامة، وأوسـاط المـانحين خاصـة، إلى فـرض حلول على البلدان الخارجة مـن الـصراع. وفي أحيـان كـثيرة، أدى عـدم الـيقين الناشـئ عـن المـصالح المتنافسة، والمتـضاربة أحيانـا، للمـانحين مـن ناحيـة، والمـصالح الوطنيـة مـن ناحيـة أخرى، إلى عـدد مـن التحـديات الـتي تواجـه البلـدان الخارجـة من الصراع. وكان من نتيجة ذلك، أن انتهت العملية بخدمـة مـصلحة البلـد المـانح ولـيس عمليـة المـصالحة الوطنيـة أو بنـاء الدولة.

وينبغي كذلك تحديد أدوار مختلف وكالات الأمم المتحدة تحديدا جليا. وينبغي أن تكون من بين العناصر الرئيسية في تحديد أدوار وكالات الأمم المتحدة جميعها الحاجة إلى توخي الحذر إزاء احتمال تضاؤل النظام الدولي القائم على القواعد، الذي تمثله الأمم المتحدة. وينبغي أن تترجم الحاجة إلى الحفاظ على التعددية إلى تمكين البلد المتلقي للمساعدة من وضع أولوياته الوطنية الشاملة الخاصة به. وفيما يتعلق بالبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، يمكن أن يستفيد إصلاح قطاع الأمن من التنسيق العام لأعمال التعمير والتنمية في ذلك البلد.

وفي حين أن بوسع الأطراف الفاعلة الخارجية أن تقدم المعلومات وأن تسدي المشورة، فلا يمكنها أن تقدم الوصفات العلاجية فيما يتصل بمسائل الأمن القومي. ويمكن أن يتحقق ذلك الجانب عن طريق عملية وطنية مفتوحة وشفافة، وبمساعدة من المجتمع الدولي.

ولقد شهدنا تطبيق برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وترتب عليها عواقب مهلكة. ويتجلى انعدام الأمن الناشئ عن عدم كفاءة هيئات الشرطة والهيئات العسكرية في تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويمكن أيضا أن ينتشر الفساد الذي يحدث نتيجة لانعدام المساءلة وغياب الأداء السليم من جانب أي من الدول. وتزداد كذلك انتهاكات حقوق الإنسان، ويتعاظم دائما خطر انزلاق البلد مرة أخرى إلى العنف.

وارتكزت تجربة جنوب أفريقيا فيما يتعلق بنهجها لإصلاح قطاع الأمن على عوامل عديدة ارتكزت بدورها على عملية شاملة شارك فيها كل مواطني جنوب أفريقيا، وخاصة النساء. وعلى الرغم من التهميش المؤسسي التاريخي للمرأة في جنوب أفريقيا، كان لاشتراكها ودورها الداعم في عمليتنا لإصلاح قطاع الأمن أهمية حاسمة، لأن المرأة شاركت كراسم للسياسة يطالب بالتغيير الديمقراطي وبإقامة مجتمع أكثر عدلا وإنصافا للجميع. وكان هناك تسليم بأن هذه العملية يتعين أن تكون طويلة الأجل وتتطلب الالتزام من الجميع.

وقد يحاجّ أحد بأن وكالة من وكالات الأمم المتحدة قد تكون لها الأسبقية على غيرها. إلا أن المناقشة عن وضع نهج لإصلاح قطاع الأمن لا يمكن أن تتم بمعزل عن المناقشة الجارية بشأن إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما إصلاح مجلس الأمن. وينبغي ألا يساء فهم حقيقة أن مجلس الأمن يدخل بعض عناصر إصلاح قطاع الأمن في الإذن ببعثات حفظ السلام على أن هذا يعني أن لمجلس الأمن الأسبقية على غيره من أجهزة الأمم المتحدة. وينبغي أيضا توضيح دور مختلف أجهزة الأمم المتحدة فيما يتصل بمبادرة إصلاح قطاع الأمن. وينبغي، حسب الاقتضاء، مراعاة الدروس المستخلصة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وتجدر الإشارة إلى أن السياقات المختلفة التي تتم فيها عملية إصلاح قطاع الأمن لن تكون متسقة في كل الأحوال مع ولاية مجلس الأمن. وثمة بلدان لم تكن مدرجة في جدول أعمال المجلس ولكنها اختارت أن تضطلع بأنشطة لإصلاح قطاع الأمن. ولهذا ينبغي أن يراعي الإطار الذي نسعى إلى وضعه السياقات المختلفة التي يحدث فيها إصلاح قطاع الأمن. وسيمكننا ذلك من اتخاذ قرار سليم بشأن ما إذا كان ينبغي لنا أن نسعى إلى توفير إطار جامد تابع للأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن أم إلى توضيح المبادئ الشاملة وأفضل الممارسات.

ونرى لذلك السبب أن هذه الجلسة تتيح لنا فرصة لإجراء تقييم واقعي للطريقة التي يمكن أن نعمل بها مجتمعين لوضع نهج شامل لإصلاح قطاع الأمن. وتتطلع جنوب أفريقيا إلى المشاركة في استضافة حلقة عمل بشأن إصلاح

قطاع الأمن مع جمهورية سلوفاكيا في أواخر هذا العام، كوسيلة لمواصلة الإسهامات القيمة التي نتلقاها اليوم.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أشارك من سبقوني في الكلام مهنئين إياكم، سيدي الرئيس، وكذلك وفد سلوفاكيا بالمبادرة بعقد هذه المناقشة بشأن إصلاح قطاع الأمن، وهو موضوع ذو أهمية كبيرة للأمم المتحدة عامة ولمجلس الأمن على وجه التخصيص.

ونحن عندما نتكلم عن قطاع الأمن نشير إلى مجموعة كاملة من مؤسسات الدولة التي توفر الدعم لسيادة القانون: القوات المسلحة، والشرطة، والنظام القضائي، ودوائر الاستخبارات، ضمن هيئات أخرى. وعلى الرغم من أن إصلاح قطاع الأمن هو في المقام الأول من مسؤولية فرادى الدول، فإن هدف كفالة قيام كل دولة بإصلاح قطاعها الأمني لدعم المؤسسات الديمقراطية، وضمان سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، يحتل مكانا مرموقا في جدول الأعمال الدولي.

ونرى أنه ينبغي النظر إلى إصلاح قطاع الأمن في إطار الصلة التي يسلم بوجودها على نطاق واسع بين الأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وقد يكون قطاع الأمن الفاشل في حد ذاته مصدرا لعدم الاستقرار الذي يضع بدوره عقبات في سبيل التنمية والتمتع بحقوق الإنسان. وبالنظر إلى أن كلا من هذه المسائل تتأثر شديد التأثر بالواقع التاريخي والسياسي والثقافي لكل بلد، يجب أن تتسق جميع مشاريع إصلاح قطاع الأمن مع ذلك الواقع.

وترى جمهورية بنما أن الأمن خدمة عامة، نظرا لأن الدولة تضطلع بالمسؤولية عن حماية شعبها. وتضطلع أي دولة ديمقراطية بواجب ومسؤولية توفير الأمن كخدمة تتفق مع نفس معياري الجودة والشفافية اللذين ينظمان الخدمات والمؤسسات العامة الأخرى. وفي ذلك الصدد، تشكل حماية الدولة للمؤسسات الديمقراطية والسلامة الوطنية الوسيلة التي يمكن بها كفالة التنمية البشرية المستدامة.

وما برحت الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في مجال إصلاح قطاع الأمن، وإن كان ذلك بطريقة مجزأة نظرا للاختصاصات الوظيفية لمختلف أجهزتها ووكالاتها. ويتضمن ذلك الدور مبادرات تتراوح بين مبادرات نزع السلاح وعدم الانتشار إلى مبادرات تسريح القوات غير النظامية وإعادة إدماجها، فضلا عن مكافحة الاتجار بالأشخاص، وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتغطي أعمالها مصفوفة واسعة من السياسات مثل تعزيز النظم القضائية.

ونرى، بالنظر إلى هذه المجموعة الواسعة من الأنشطة الوثيقة الترابط، أن النهج المواضيعي والتنفيذي للأمم المتحدة يتطلب وجود تركيز متكامل ومنسق، فضلا عن أهداف وأولويات واضحة التحديد. ولهذا تقوم الحاجة إلى تعزيز اتخاذ تدابير محددة تكفل الإدارة المتماسكة والشاملة لهذه المسألة من جانب مختلف أجهزة منظمتنا.

ويتفق كل شخص على أن إحدى مهام مجلس الأمن هي منع نشوء حالات قد تعرض للخطر السلام والأمن الدوليين. وعند تسوية حالات الصراع مما هو من باب أولى أكثر حرجا أن ننظر إلى إصلاح القطاع الأمني في حالات ما بعد انتهاء الصراع، ومن الحاسم الارتقاء إلى مستوى مسؤولية تسوية حالات الصراعات. ومن الأكثر تعقدا بعض الشيء تناول عملية إصلاح القطاع الأمني في دولة في ما يسمى بمرحلة ما بعد الصراع.

وفي هذه المرحلة يتعين على مجلس الأمن وأيضا لجنة بناء السلام والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة القيام بمسؤوليات هامة. وفي هذه المرحلة أيضا

سيكون من اللازم أن تتصرف كل الأجهزة القائمة بذاتها التابعة للأمم المتحدة بوصفها أجزاء متتالية ومنسقة من كل في تحقيق الأهداف والأولويات المحددة سابقا. ولن يكون من الممكن أن نساعد كل بلد في إصلاح قطاعه الأمني ابتغاء الاضطلاع بمسؤولية حماية البشر إلا بهذه الطريقة.

وفي هذا السياق نرى أنه يجب على الأمم المتحدة أن يدعو إلى مشاركة المنظمات الإقليمية وأن يعززها كما يرد في الفصل الثامن من الميثاق، وأيضا منظمات المجتمع المدني بغرض قيامها بدور أكثر نشاطا في هذا المجال.

وبنما بلد مانح يحب السلام وينشد الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ ومن هنا الأهمية الكبيرة التي نوليها لصونهما والمحافظة عليهما بوصف ذلك مصلحة عامة عالمية، وفي حالتنا الخاصة بوصفنا بلدا مقدما للخدمات يصبح ذلك مصلحة استراتيجية. ولهذا السبب ترى حكومة بنما أن المناقشة بشأن مسألة إصلاح القطاع الأمني يجب أن ترمي إلى توليد توافق واسع في الآراء يقوم على أساس احترام مبادئ ومعايير القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيد دي لا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولا وفي المقام الأول أود أن أشكر الرئاسة السلوفاكية لمجلس الأمن والوزير جان كوبيس على نحو خاص على تنظيم هذه المناقشة البالغة الجدوى بشأن موضوع هام. ويحدونا وطيد الأمل في أن تمضي مناقشة اليوم قدما بفهم إصلاح القطاع الأمني وفي أن تحسن إدماجه في أنشطة مجلس الأمن.

وإذ أجازف بتكرار ما قاله زملاء آخرون أود أن أبدأ بقول شيئ عن المفهوم، بينما أؤكد نقطتين. الأولى هي الأهمية التي أراها بين التنمية والأمن. المسائل الأمنية ليست مجرد مسائل عسكرية. إنها أيضا شرط مسبق للتنمية ولمكافحة الفقر، ونرى ذلك في كل أزمة. إذا لم تستعد درجة يعول عليها من الأمن تعرضت للخطر كل الأنشطة الإنمائية.

والنقطة الثانية – وقد أكد على ذلك كثير من المتكلمين الذين سبقوني – هي الحاجة إلى تناول إصلاح القطاع الأمني من وجهة نظر شاملة. وذلك ينطوي على إدماج إصلاح القطاع الأمني في عملية أوسع، وهي عملية تحسين الحكم. وذلك يجعله طبعا أكثر تعقدا، لأنه يعني أنه يجب على المرء أن يتصرف بالتزامن في مختلف المجالات – الشرطة والهيئة القضائية والجهاز العسكري، كما نرى في مثال هايتي.

يجري تناول للأفكار في كثير من المنتديات الدولية. وفرنسا، مع الدول الشريكة لها، تعمل بشأن النهج المفاهيمي في الاتحاد الأوروبي وفي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. والنهج الذي نتبعه يسعى إلى توطيد أركان مؤسسات الدولة، وتحسين رفاهة السكان، وضمانات السلامة البدنية وإمكانية ممارسة السكان لحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومفهوم إصلاح القطاع الأمني يحتل الصدارة في صنع السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية، كما سيؤكد عليه الممثل الألماني، الذي سيتكلم بعد هنيهة باسم الاتحاد الأوروبي.

والنقطة الثانية التي أود أن أقدمها هي أنه ينبغي لنا أن نفكر مليا في المسؤولية المحددة لمجلس الأمن في هذا المجال. في وقت ننشئ فيه لجنة بناء السلام من المهم أن يفكر المجلس في القيام بأنشطة تكون ضرورية في فترات ما بعد انتهاء الصراع، حينما تكون الأزمة قد انتهت، حتى يستمر هذا النشاط على نحو طبيعي في الجدول الزمني لما بعد انتهاء الصراع. وذلك يعني أنه سيتعين على مجلس الأمن أن يأخذ في الحسبان تنظيم إصلاح النظام الأمني في وقت مبكر جدا، كما يفعل على نحو أكثر تكرارا في ولايات عمليات حفظ

السلام. ولكن مسألة النطاق الدقيق لمجلس الأمن ومسؤوليته فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني، بالمقارنة بمؤسسات دولية أخرى أو جهات شريكة على نحو ثنائي، دور مجلس الأمن ذلك، مسؤولية مجلس الأمن المحددة تلك، شيء لا أعتقد بأنه يمكن أن يعرّف مسبقا. ذلك سيتوقف على الظروف في كل حالة. ولا أعتقد أنه توجد أي معالجة من السهل القيام بها.

ومن الناحية الأخرى، يتعين علينا أيضا أن نأخذ في الحساب، بقدر الإمكان، أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف دعما لخطة وطنية يتطلب نجاحها توفر إرادة الدولة المعنية. ولا غنى عن هذه الملكية للتخطيط الوطني. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يحقق أي شيء مجد في هذا الميدان إذا لم تكن الحكومة المشروعة في صميم الجهود.

وبلدي، إلى جانب الدول الشريكة له في المجتمع الدولي، يسعى إلى المراعاة التامة لمسألة إصلاح القطاع الأمني في أعماله المؤيدة لعمليات حفظ السلام وحالات ما بعد انتهاء الصراع. هناك أربعة أمثلة أود أن أذكرها.

في جمهورية أفريقيا الوسطى، بعد نجاح الانتخابات سنة ٢٠٠٥، التزمت فرنسا بتأييد عودة السلام وتثبيت الاستقرار في سياق مشروع متكامل، ضم الشرطة والهيئة القضائية ووسائط الإعلام.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، في وقت نفكر فيه مرة أخرى في الولاية الجديدة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيكون توزيع المهام بين الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالأمن، موضوعا حاسما. وبعثات الشرطة للاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي للمشورة والمساعدة في مجال الإصلاح الأمني تسهم إسهاما لا غنى عنه. وفرنسا ستوحد تدخلاتها الخاصة بها في ذلك البلد في مجالات إصلاح الشرطة والقضاء والإصلاح العسكري.

وفي بوروندي، نقوم بوضع مشروع لدعم تدريب شرطة بوروندي – القوات الجديدة – وقد أنشئت الشرطة، مع برامج بلجيكية وهولندية مكملة وأيضا برنامج مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي الذي تولى مهام بعثة الأمم المتحدة في بوروندي في ١ كانون الثاني/يناير.

وفي هايتي، حيث يدمج الآن تماما العمل الدولي فكرة القيام بإصلاح كامل لأمن الدولة، أسهم بلدي في إعادة تنظيم هياكل الشرطة الهايتية. ونلاحظ باهتمام أن السلطات الهايتية تمتلك إلى حد كبير هذه العملية، ونرى ذلك في الطلبات التي قدمتها مؤخرا سلطات بالباس إلى المجتمع الدولي.

وختاما، أود أن أؤكد على أن إصلاح القطاع الأمني يبقى تحديا حرجا لأنه حيوي للاستقرار والتنمية. إنه أيضا مسألة بالغة التعقد، نظرا إلى أنه يستدعي العمل المتزامن في مختلف المجالات، ما يستدعي إشراك عدد كبير من الجهات الفاعلة. وأحد التحديات هو على وجه الدقة إيجاد التآزر والتنسيق الجيد بين كل الجهات الفاعلة. وما هو صحيح في عمليات حفظ السلام من أجل الخروج من الأزمة هو أكثر أهمية في حالات ما بعد الصراع، حيث يمكن للمرء أن يعتقد أن شدة حالة الطوارئ قد خفضت، ولكنها قد لا تكون كذلك، ما يؤدي أحيانا إلى تعبئة أقل من جانب المجتمع الدولي.

وبالتالي، فإننا نعقد آمالا عريضة على لجنة بناء السلام فيما يتعلق بتعزيز أوجه الانسجام وضمان ذلك التنسيق. وأود أن أضيف أن فرنسا ستكون مهتمة بصفة خاصة بالنصح الذي ما زالت لجنة بناء السلام تسديه لمجلس الأمن فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن في سياق عملها في بوروندي وسيراليون. وسيتابع وفد بلدي أيضا بشكل وثيق أي معلومات يوافينا بها الأمين العام بشأن زيادة توسيع نطاق

ما قد يكون لديه من رؤية عن هذا المفهوم في الإطار العام لمنظومة الأمم المتحدة.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): في المستهل، أود سيدي الرئيس، أن أعرب، باسم وفد بلدي، عن تقديرنا لكم ولوفد بلدكم، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن دور مجلس الأمن في دعم إصلاح قطاع الأمن.

ويظل إصلاح قطاع الأمن مسالة خلافية ومعقدة. وبالتالي، فإننا نستفيد من هذا المحفل لإتاحته الفرصة لنا لتبادل الأفكار والتجارب بشأن هذا الموضوع على نحو متكامل، بغية الحصول على صورة أفضل عن المسألة، ودور الأمم المتحدة بشكل عام، ومجلس الأمن، بشكل خاص، في ذلك الصدد.

ويدرك وفد بلدي أنه يمكن إجراء إصلاح قطاع الأمن على المستوى القطري في أي مرحلة من مراحل تحقيق التنمية في بلد ما، غير أن الطابع الملح لإصلاح قطاع الأمن يكون شديدا بشكل عام ويتجلى بوضوح خاصة عندما يكون البلد المعني بالأمر يمر بعملية تحول، تشمل الانتقال الديمقراطي، أو عندما يكون خارجا من حالة صراع.

وفي السياقين معا، يرتبط إصلاح قطاع الأمن بالإصلاح في غيره من القطاعات. وستعزز الإصلاحات في مختلف القطاعات بعضها بعضا عندما تُصاغ بتأن وتُنفذ بشكل مستق، وعندما تُكفل مشاركة المجتمع المدني فيها.

ومنذ حوالي سبع سنوات، كان سكان إندونيسيا يواجهون تحديات ومشاكل ذات أبعاد متعددة جراء الأزمة المالية الآسيوية. غير أن الأزمة لم تحل دون مواصلة الإندونيسيين لعملية التحول في المجالات السياسية، والاقتصادية، والقانونية، والحكومية. لقد اعتنقوا الديمقراطية – وبالفعل، اعتبر الإندونيسيون ذلك الانتقال الديمقراطي وسيلة للخلاص والانتعاش من الأزمة.

وترى إندونيسيا، استنادا إلى تجاربها، أن إصلاح قطاع الأمن سَيجدي نفعا إذا كُفِلت الملكية الوطنية له ومشاركة مختلف أصحاب المصلحة فيه. فالإصلاح في قطاع ما سيضع الأسس للإصلاح في قطاعات أخرى. وينبغي المضي في إصلاح قطاع الأمن بصورة تتفادى التسرع والتطويل على حد سواء.

أما فيما يتعلق بالنهج الذي تتبعه الأمم المتحدة بشأن الموضوع، فإننا نشدد على أن هذا النهج ينبغي أن يقتصر على سياقات ما بعد الصراع. فمطلب توخي الاتساق والتنسيق في دعم أنشطة إصلاح قطاع الأمن في حالات ما بعد الصراع يكفل إجراء إصلاح إداري ومؤسسي على صعيدي المقر والميدان. وينبغي للوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي لديها برامج لدعم إصلاح قطاع الأمن أن تتعاون بشكل وثيق ومتسق.

ويؤكد وفد بلدي أيضا على الدور المحوري الذي يمكن للجنة بناء السلام أن تضطلع به لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على دعم إصلاح قطاع الأمن وفعالية بعثة الأمم المتحدة في تقوية هذا الإصلاح في إطار جهود بناء السلام. ونرحب باعتزام لجنة بناء السلام النظر في الجانب المتعلق بإصلاح قطاع الأمن في استراتيجيات بناء السلام في بوروندي وسيراليون.

ويؤمن وفد بلدي بلزوم امتلاك السلطات الوطنية لعملية إصلاح قطاع الأمن وتجذرها في إطار الاحتياجات والظروف الخاصة للبلد المعني. وهي تمثل مشروعا وطنيا يتطلب روحا قيادية من جانب الحكومة وإسهاما قائما على المشاركة من جانب المجتمع المدني.

وبالنسبة للبلدان الخارجة من الصراع، يتطلب إصلاح قطاع الأمن أحيانا تعبئة موارد كبيرة. ونؤمن بأن تقديم المجتمع الدولي للمساعدة المالية والتقنية سيعود بالنفع على هذه البلدان بمساعدتها على التصدي للتحدي المتمثل في توفير الموارد، وبناء القدرات الوطنية الكفيلة بتعزيز الملكية الوطنية لعملية إصلاح قطاع الأمن.

وينبغي احترام التنوع لدى إصلاح قطاع الأمن. وفي رأينا، ليس هناك نوع موحد لإصلاح قطاع الأمن يمكن تطبيقه على جميع الحالات. غير أن ذلك ينبغي ألا يمنعنا من استخلاص العبر وأفضل الممارسات.

إن إصلاح قطاع الأمن عملية طويلة الأجل تتطلب مثابرة البلد المعني والتزامه الثابت. والتسرع في إصلاح قطاع الأمن قد يقوض الركيزة المؤسسية لبلد ما ويستأصل عناصره الأصلية. وليست هناك أي خطة عالمية لإصلاح قطاع الأمن، وتنفيذه يرتهن بالوفاء بالاحتياجات الأساسية للعمليات والديناميات السياسية الوطنية. وبالتالي، ليس هناك أي حل سريع لإصلاح قطاع الأمن في حالة ما بعد الصراع. وبناء عليه، يؤكد وفد بلدي على الحاجة إلى كفالة إدراك متوازن لجميع أوجه إصلاح قطاع الأمن، بما فيها القدرة المؤسسية، والقدرة على تحمل تكلفة البرامج واستدامتها، والتسلسل، والتوقيت، والمرونة.

وأما فيما يتعلق بدور مجلس الأمن في دعم أنشطة إصلاح قطاع الأمن في بيئة ما بعد الصراع، فإننا نؤمن بأنه يمكن للمجلس أن يقترح، من خلال ولايات البعثات التي يأمر بتشكيلها، وضع معالم إصلاح قطاع الأمن في البلدان الخارجة من الصراع، خاصة في مرحلة الانتقال من أنشطة حفظ السلام الأولية إلى برامج بناء السلام. ولوضع هياكل لإصلاح قطاع الأمن قادرة على البقاء، ينبغي للمجلس أن يجري مشاورات مع الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، مع مراعاة شواغل البلدان المعنية.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد التزامه بالمشاركة النشطة والبناءة في المناقشات المقبلة بشأن هذا الموضوع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بما أنه لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة الآن حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلّقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.